ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Nourus Nouri Abdul Hussein

University of Wasit College of Education for the Humanities
Email: nawras.no@uowasit.edu.iq

Keywords:

Quranic Expression, Meaning, Interpretation, Lexical Variation

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 20. Jun.2026

Accepted 29. Jul.2026

Published 10. Nov.2026

Quranic Expression, Meaning, Interpretation, Lexical Variation

A B S T R A C T

This research is an attempt to detect the disparity in meaning production between Koranic style and the interpreters' style. by presenting the idea of 💡 disparity between the Quranic utterance and the utterance that interprets it. and discussed ،and analysis that idea. the research starts from the point that the utterances which it is guessed by some interpreters -as a koranic interpret- don't equal with koranic utterances ،and the koranic meaning is accepted only by analysis it's utterance. The research is not aimed to refuse interpreting ،which is based on the spirit of the text ،and seeking to show it's meaning. But aimed to say that any one tries to interpret a text -any text- by re-arrange it's utterance or by changes some of it by it's synonyms without any focusing on the text arrangement and it's utterance ،but the interpreter says his words ،where the phrase of explanation has a big difference from the utterance of the text. this difference lead to a difference by meaning ، indicative nd the aims

© 2026 EDUJ ،College of Education for Human Science ،Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss1.5408

التباين بين اللفظ القرآنيّ واللفظ المفسّر به دراسة في ضوء التعبير القرآنيّ

م.د. نورس نوري عبد الحسين

جامعة واسط كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

ملخّص البحث:

يمثّل هذا البحث محاولةً للكشف عن التفاوت في إنتاج المعنى بين لغة القرآن ولغة المفسرين، وذلك بعرض فكرة التباين بين اللّفظ القرآنيّ واللفظ المفسّر به، ومناقشتها وتحليلها، وهو إذ يتناول تفاسير القرآن الكريم ينطلق من القول بأنّ الألفاظ التي اقترحها بعض المفسرين على سبيل التفسير، لا تساوي ألفاظ القرآن الكريم، وإنّ المعنى القرآنيّ لا يستقيم إلّا بتحليل ألفاظه نفسها. والبحث لا يهدف إلى نقض التفسير الذي يقوم على اكتناه روح النصّ، والسعي لكشف معانيه، بل يرمي إلى القول بأنّ من يحاول تفسير النصّ، أيّ نصٍ كان، بإعادة ترتيب ألفاظه، أو تغيير بعضها بما يرادفها دون أن

يركّز على ترتيب النصّ نفسه، وألفاظه أعينها، إنّما يقول قولَه هو، ذلك أنَّ للعبارات الشارحة منطوقًا مغايرًا لمنطوق النصّ المراد شرحه، وهذا التغاير في المنطوق يؤدّي إلى تغاير في معاني النصّ ودلالاته ومقاصده.

الكلمات المفتاحيّة: التعبير القرآني ، الدلالة، التفسير، التباين اللفظي

المقدِمة

من أولى مقدمات تفسير القرآن الكريم وشروطه، أنْ يكونَ المفسّر على مستوى عالٍ من الاطّلاع على علوم اللغة العربيّة وأنظمتها وقوانينها وأحكامها؛ لأنَّ القرآن الكريم جاء "﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾" (الشعراء :١٩٥) ممّا يجعل المفسّر أحوج إلى الإحاطة بمستويات البحث اللغويّ، ليكون ذا دراية واسعة بعلوم النحو والصرف والمعاني والبيان، وغير ذلك من علوم العربيّة، وفنون تأليف الكلام فيها، ثمّ يسير في تدّبره للتعبير القرآنيّ، وفهم معانيه دون أن يُخضع القرآن الكريم لقواعد خارجة عنه، بل يفهمه كما هو، لا كما يريد له أن يكون، فيبدأ من النصّ نفسه، وينتهي إليه.

والمفسّر يسأل والقرآن يجيب، فيكون محاورًا ومستفهمًا وسائلًا ومتدبرًا في الآن نفسه، وغايته الأولى أنْ يصلَ إلى موقف القرآن الكريم في القضية التي يعرض لها، ولأنّ القرآن الكريم قد وضع اللفظ في المحلّ الذي يقتضي أن يوضعَ فيه، واختاره دون سواه، فإن ذلك سيدفع المفسّر إلى السعي وراء المعنى، فيكون في كلّ أحواله مستفهمًا عن سبب استعمال هذا اللفظ دون غيره، وسبب توزيعه بهذه التأليف، دون غيره من الأشكال المحتملة، وهذه الأسئلة وغيرها، إذا ما حصلتْ على إجابات مقنعة ستقف على الغاية السامية التي يسعى المفسّر وراءها، دون أن يفرض على النصّ القرآني معاني ليس منه، ولا تنتمي إليه، بل لا بد أن يسير وكأنه متمثّل لتلك الوصية التي أوصاها أبٌ لابنه(بني اقرأ القرآن كأنّه أنزل عليك)(هذيلي.٢٠١٤م: ٢٠٦).

وإذا كان بعض المفسرين قد عكفوا على إحاطة كتاب الله بعقولهم، وقلوبهم، وأسماعهم، وأبصارهم، وأنفقوا في تفسيره أعمارهم وأوقاتهم، وتبيّنوا الفرق بين الآيات المتشابهة مع اختلافها بإبدال كلمة بأخرى، أو حرف بآخر، وذلك بالاعتماد على السياق القرآني في عرض الآيات، وذكر المواقف التي يتضمنها، وخلصوا إلى مناسبة هذا اللفظ في موضع، ومناسبة غيره في موضع آخر، فإنَّ نتيجتهم هذه خير دليل على مناسبة اللفظ القرآني للموضع الذي جاء فيه، وعدم جواز استبداله بغيره من البدائل المرادفة له، أو التي تقترب من معناه.

وبعد فالبحث يدعو إلى التركيز على اللفظ القرآنيّ نفسه، وصيغته التي صيغ عليها، وسبب اختياره، وعلاقته بالسياق، فيقدّم على النصّ القرآنيّ مجموعة من الاسئلة التفسيريّة، التي تكشف عن أسراره وخصائصه، وذلك على نحو ما فعله المفسرون في دراستهم للآيات المتشابهة، غير أنّه ينطلق من منهجهم إلى دراسة آيات القرآن غير المتشابهة، ويعتمد جهودهم في دراسة المتشابهات دليلًا على ما يسعى إليه، وقد قدّمنا بين يدي البحث عرضًا موجزًا لأثر اللفظ في التعبير القرآنيّ، وبيّنا طرائق المفسرين في تفسير ألفاظ القرآن، ثمّ عرضا تطبيقات لنماذج من تفسير ألفاظ القرآن، وذلك بعقد موازنة بين اللفظ القرآنيّ، واللفظ المفسّر به، والبحث في كلّ ذلك يسعى إلى الوقوف على أسرار اختيار اللفظ القرآنيّ وخصائصه البيانيّة.

بين يدي البحث

لقد تهيّب كثيرٌ من العلماء تفسير القرآن الكريم مع إحاطتهم بعلوم اللغة وعلوم الدين، وتفقههم فيها، تحرّجاً وحذرًا من أن يزلّوا فيزيغوا عن القصد، ومنهم الأصمعيّ(ت٢١٦هـ)؛ إذ كان لا يفسّر شيئًا من القرآن الكريم، ولا شيئًا من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن,(ينظر: الخطابي١٣٨٧م: ٣٢) وهذا يدلّ على ما يواجه الباحث في تحليل مفردات القرآن

ونصوصه من خطر، ولكنّه لم يكن مانعًا لتفسير القرآن الكريم وبيان معاني مفرداته، فقد كان القرآن ما يزال مثارَ البحث العلميّ في جميع نواحيه؛ إذ سعى العلماء على مرّ العصور لبيان وجوه إعجازه، والكشف عنها، ومن بين تلك الوجوه الإعجاز اللغويّ، وفكرة النظم؛ فقد ألّف العلماء كتبًا تحمل عنوان (نظم القرآن)، ومنهم الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، والسجستانيّ (ت٣١٦هـ)، وأبو زيد البلخيّ(ت٣٢٢هـ)، وغيرهم,(ينظر: أسد.١٤٢٨هـ.: ١١) فضلًا عن الكتب التي طوّرت فكرة النظم، وضمّت إلى جانبها مستويات بلاغية أخرى، ومن نحو ذلك كتاب(النكت في إعجاز القرآن) للرمانيّ(ت٣٨٨هـ)، وكتاب (بيان إعجاز القرآن) للباقلانيّ(٤٠٣هـ)، وغير ذلك ممّا أنتجه علماء العربيّة على مرّ العصور.

وقد لخصّ القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) فكرة النظم بأنّها تقوم على اختيار الكلمة المناسبة دون غيرها من البدائل، والموقع الذي تشغله، وإعرابها، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، (ينظر: عبد الجبار.١٩٦٠م: ١١٩/١٦) بما يحقق الانسجام والتماسك الذي يأبى استبدال كلمة بأخرى أو تقديم كلمة على أخرى، ذلك أنَّ كلَّ كلمة وضعت وضعًا فنيًّا مقصودًا، روعي في وضعها علاقتها بالكلمات الأخرى، وقد أوضح ذلك عبد القاهر الجرجانيّ(ت ٤٧١هـ) بقوله: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك ... وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله" (الجرجاني:١٩٨٤م: ٤٥) وقوله: "واعلم أنّ ممّا هو أصل في أن يدقّ النظر، ويغمض المسلك، في توخّي المعاني التي عرفت: أن تتّحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثان منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه هاهنا في حال ما يضع بيساره هناك" (الجرجاني١٩٨٤م:٦٨).

وليست الغاية في هذا التقديم عرض نظرية النظم، ومناقشتها وترديد قراءة الباحثين لها، ولا تبيان آراء العلماء بالترادف، بل الغاية التي يسعى إليها البحث هي الكشف عن التباين بين اللفظ القرآنيّ واللفظ المفسّر به، فإذا سلّمنا لدقّة اختيار اللفظ القرآنيّ ومناسبته لسياق النصّ الذي وضع فيه، وعدم جواز استبداله بغيره، فذلك يدعونا إلى تفسير اللفظ نفسه، بالتركيز على وظيفته في النصّ، وعلاقته بنسيجه، فإنَّ فسّر بغيره أدّى إلى تَبَدُّل المعنى الذي يفسد به الكلام أو إذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة، لأنَّ في الكلامِ أَلفاظًا مُترادفةً متقاربة المعاني فِي زَعم بعض العلماء، والامر فيها وفي ترتيبها عند الْحُذَّاقِ من علماء اللغة بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لأَنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ مِنْهَا خَاصَّةً تَتَمَيَّزُ بها عن صاحبتها في بعض مَعَانِيهَا وإن كانا يشتركان في بعضها، (ينظر: الباقلانيّ١٩٩٧م: ١٦/١، و الزركشي.د.ت: ١٠٤/٢-١٠٥) على أنَّ القائلين بوجود الترادف أنفسهم صرّحوا بندرة وجود الترادف التام الذي يمكن معه إبدال الألفاظ – بحريّة– في جميع السياقات، وذهبوا إلى أنَّ ما ورد في القرآن الكريم يمثّل مرحلة وسطًا بين الترادف التامّ والتقارب في الدلالة (ينظر: عمر.١٤٢١هـ: ١٣٠) الذي يجمع ألفاظ المعنى الواحد في علاقات تتقارب أو تتباعد فيما بينها.

وتمثّل المفردة القرآنيّة جانبًا مهمًا من النظم القرآنيّ، ذلك أنّها اللبنة الأساسية في بيان الفرق بين سياق قرآنيّ وآخر، وقد سعى المفسرون في تفسير القرآن الكريم، واتخذوا مناهج متنوعة للولوج إلى معاني مفرداته، وقد جرّهم ذلك في بعض الأحايين إلى تفسير بعض مفردات القرآن الكريم بأخرى تتباين معها(ينظر:ابن كثير.١٤١٩ هـ: ١١/١، والطيّار.١٤٣٢هـ :٦٨) ففسرّوا اللفظة باللفظة، دون مراعاة ما بين اللفظتين من فرق، يؤدّي بوجه من الوجوه إلى تغيير المعنى بزيادة أو نقص، وذلك أنَّ اختيار المفردات يقوم على مناسبتها للموضوع، وموافقتها لمفردات السياق الأخرى، فكلّما تعمّق المعنى كان أحوج الى إطالة الفكر في تفسير سبب الاختيار، وهذا ما يكشف سرّ الكلام المعجز؛ لأنّ الاختيار يقوم على تصفّح وجوه اللغة بغية اصطفاء الألفاظ الأوقع والأقرب إلى تأدية المعنى، لا التي لا دليل لها وهدي إليه (ينظر:أسد١٤٢٨هـ.: ٣٣).

وهذا لا يعني نقض التفسير الذي يقوم على اكتناه روح النصّ، والسعي لكشف معانيه ودلالاته ومقاصده، بل يعني أنّ من يحاول تفسير النصّ، أيّ نصٍ كان، بإعادة ترتيب ألفاظه أو تغيير بعضها بما يرادفها دون أن يركّز على ترتيب النصّ نفسه، وألفاظه أعينها "إنّما يقول في الحقيقة قولَه ويسوق كلامه هو. إذ للعبارات الشارحة منطوق مغاير لمنطوق النصّ المراد شرحه. والتغاير في المنطوق يؤدّي حتمًا إلى تغاير في المفهوم. فكلّ كلام يعود في النهاية إلى مؤلفه، وكلّ قول يحمل هوية قائله، ولو كانَ كلامًا شارحًا مفسّرًا" (حرب١٩٩٣م: ١٠).

وقد لمس ذلك السامرائيّ فصرّح بدقّة اللفظ القرآنيّ ومناسبته لموضعه، إذ قال: "فإني سمعتُ وقرأت لأشخاص مختصين بالتشريع والقانون، يُبَيِّنون إعجازَ التشريع القرآني، ويبينون اختيارات الألفاظ التشريعية في القرآن ودقتها في الدلالة على دقّة التشريع ورفعته ما لا يصحُّ استبدال غيرها بها، وإن اختيار هذه الألفاظ في بابها أَدقُّ وأعلى مما نُبيّنُ نحن من اختياراتٍ لغوية وفنية وجمالية" (السامرّائي١٤٢٣هـ: ٦) وعلى ذلك فإنّ أيّ لفظ مقترح على سبيل التفسير لا يساوي ألفاظ القرآن، وإنّ أيّ محاولة لتفسير القرآن بألفاظ أخرى بغية تقريب المعنى إلى الأذهان، تؤدّي إلى تحريفه عن معناه إلى معان أخرى لم يقصدها النصّ القرآنيّ لخصوصية ألفاظه ودقّة اختيارها.

طرائق المفسرين في تفسير ألفاظ القرآن

قد يعوّل المفسّر إلى ذكر الألفاظ المترادفة وعدم الكشف عن الفارق بينها، مما يجعل تحليله قاصرًا عن بيان المعنى المراد؛ وذلك أنّ الخطاب القرآنيّ لا يخصّ لفظًا دون أخر إلّا لقدرة اللفظ المستعمل على التعبير عن دلالة مقصودة، وهذه الدلالة لا يؤديها اللفظ الذي ذكره المفسّر؛ لأن المترادفان وإن كانا يتشاطران المعنى إلّا إنهما لا يتساويان فيه، وحين نفسّر المفردة القرآنية بمفردة أخرى نكون قد نأينا عن حقيقة المقصود القرآنيّ(ينظر: علي ومحيسن.٢٠١٨م: ٤١٤)، فينبغي أن يُفصل فيما اختلفوا فيه، حين يُهدى إلى سر الكلمة لا تقوم مقامَها كلمةٌ سواها، فما من لفظ فيه يمكن أن يقوم غيره مقامه، وذلك ما أدركه العرب الخلَّص الفصحاء الذين نزل فيهم القرآن(ينظر: بنت الشاطئ١٩٨٤م: ٢٠٩/١)، كما إنَّ تدبّر النصّ القرآنيّ يدعونا إلى معرفة ألفاظه، وبيان الدلالة الخاصة لكلّ لفظ منها، كما يدعونا إلى أن ندركَ دور الكلمة في سياقها، وأثرها في انتاج المعنى.

وعلى وفق ما تقدّم فإنَّ البحث يدرس الفرق بين اللفظ القرآنيّ والألفاظ التي فسّر بها، منطلقًا من قاعدة مفادها (عدم جواز تفسير لفظ قرآنيّ بلفظ آخر)، لأنَّ هذا النوع من التفسير يحرّف الكلم عن معناه، ويبعده عن المناسبة التي اقتضت اختياره دون غيره من البدائل، فإنّ فسّر المفسّر –مثلًا– الفعل (يعمهون) بالفعل (يتحيّرون) (ينظر: البقاعي:د.ت ١٨٥/٨)، فإنَّ البحث يردّ ذلك، ويبيّن الفرق بين الفعلين، ممّا يجعل الفعل المفسِّر غير مناسب لذلك الموضع؛ لأنّ فعل التحيّر– وببساطة– يمثّل نتيجة من نتائج فعل (العمه)، فالعمه يراد به عمى البصيرة، وعمى البصيرة يقود إلى التحيّر في بعض حالاته، دون بعضها الآخر. كما إنّ تفسير النصّ باستعمال ألفاظٍ غير ألفاظه، سيؤدّي إلى إبداع نصّ جديد، يختلف عن النصّ الأصلي بلفظه ومعناه ومقصده، إذن لابد من الانطلاق من النصّ نفسه حتى نقف على يقوله وما يقصده ويعنيه.

والمفسّر إذ يفسّر ألفاظ القرآن الكريم ساعيًا إلى توضيح معنى النصّ القرآني، يتّخذ طرائق متنوعة، يمكن إيجازها بما يأتي:

١– أنْ يفسّر اللفظ القرآني بلفظ آخر، يقترب عنه أو يبتعد من حيث الدلالة على المعنى المقصود، ومن ذلك ما ذكره الثعلبي(ت٤٢٧هـ) في تفسير قوله تعالى: {"يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} " (الأنعام: ٤٩) إذ فسّر (يفسقون) بـ(يكفرون) (الثعلبي.٢٠٠٢م.: ٧٨/١٢)، ومن ذلك أيضًا ما ذكره محمّد الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ)في تفسير قوله تعالى:

"{إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ} " (يونس: ٢١) إذ قال: "يَكْتُبُونَ ما تَمْكُرُونَ أي: يحفظون ذلك" (ابن الجوزي١٤٢٢هـ: ٣٢٣/٢) وفسّر ابن عاشور(ت١٢٨٧هـ) الفعل (يَخُوضُونَ) في قوله تعالى: "{وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ}" (الأنعام: ٦٨) بمَعْنَى "يَتَكَلَّمُونَ فِيهَا بِالْبَاطِلِ وَالِاسْتِهْزَاءِ"(ابن عاشور١٤٧٥هـ: ٢٨٩/٧).

٢- أنْ يفسّر اللفظ القرآنيّ بلفظين أو أكثر، فيعرض أكثر من تصوّر لمعنى اللفظ، وأكثر من وجه من وجوه التفسير، ويفسح للقارئ فرصة قبول أحدهما دون الآخر، فيقدّم مجموعة من الألفاظ دون أن يجزم بأحدها. ومن ذلك ما ذكره الماورديّ(ت٤٥٠هـ) في تفسير قوله تعالى: "{إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}" (الأنعام: ٣٦)وذلك بقوله: "قوله: "{الَّذِينَ يَسْمَعُونَ}" فيه تأويلان: أحدهما: يعني الذين يعقلون، قاله الكلبي. والثاني: الذين يسمعون طلباً للحق" (الماوردي.د.ت: ١٠٩/٢).

وتارّة يقدّمها متتالية، وكأنّه يشير إلى أنْ هذا اللفظ يساوي دلالة هذه الألفاظ مجتمعةً، ومن ذلك تفسير القرطبيّ(ت ٦٧١هـ) للفعل (يعمهون) في قوله تعالى: {"وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}" (المؤمنون: ٧٥) فقال في تفسيره "يَعْمَهُونَ" يتذبذبون ويخبطون" (القرطبي.١٣٧٢هـ:١٤٢/١٢) وتفسير أبي حيّان(ت٧٤٥هـ) للفعل نفسه في الآية نفسها بقوله "يَكُونُ الْمَعْنَى: يَتَرَدَّدُونَ وَيَتَحَيَّرُونَ، أَوْ يَعْمَوْنَ عَنْ رُشْدِهِمْ، أو يركبون رؤوسهم وَلَا يُبْصِرُونَ" (الأندلسي. ١٤٢٠هـ: ١١٦/١) ومن ذلك أيضًا ما ذكره الثعلبيّ في تفسير قوله تعالى:" {وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ }" (فاطر: ٣٧)إذ فسّر الفعل (يَصْطَرِخُونَ): بـ "يدعون ويستغيثون ويصيحون فيها" (الثعلبي: ٢٠٠٢م: ١١٤/٨).

٣- أن يفسّر اللفظ **القرآني** باللفظ نفسه مع إضافة ألفاظ أخرى لبيان معناه، ومن ذلك تفسير الثعلبيّ للفعل (يسمعون) في الآية السابقة بقوله: "إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ يعني المؤمنين الذين يسمعون الذكر فيتبعونه وينتفعون" (الثعلبي٢٠٠٢م: ١٤٦/٤، وينظر: البغويّ.١٤٢٠ هـ:٢/ ١٢٢).

والبحث يميل إلى منهج العلماء في التعبير القرآنيّ، وطرقهم في بيان خصائص اللفظ القرآنيّ وأسرار استعماله، على نحو ما فعله الخطيب الاسكافيّ (ت ٤٢٠هـ) في كتابه درّة التنزيل وغرّة التأويل، والكرمانيّ في كتابه البرهان في متشابه القرآن، والسيوطيّ(ت ٩١١هـ) في معترك الأقران في إعجاز القرآن، وذلك بإجراء الموازنات بين آيات القرآن الكريم للتوصّل إلى سمات الاستعمال القرآنيّ، وقد لخصّ الخطيب الاسكافيّ ذلك بقوله: "إذا أوردَ الحكيم تقدّست أسماؤه آيةً على لفظة مخصوصة، ثمّ أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غيّر لفظة عمّا كانت عليه في الأولى، فلا بُدّ من حكمة هناك تُطلب، وإنْ أدركتموها فقد ظفرتم، وإنْ لم تدركوها فليس لأنّه لا حكمةَ هناك، بل جهلتم" (الإسكافيّ: ١٩٨١م: ٢٠-٢١) فهو يبحث في سرّ استعمال لفظة دون غيرها من البدائل المتاحة، وقد عني بعض الباحثين بهذا النوع من التفسير حتّى أصبح مذهبًا معروفًا ضمن مذاهب التفسير البيانيّ، وهو منهج يختلف عن الطريقة المعروفة في تفسير القرآن الكريم على ترتيب سوره سورة سورة، بأنّه يأخذ اللفظ مقتطعاً من سياقه العام، ويعرضه على كل ما في القرآن منه، فيهتدى إلى المراد منه (ينظر: بنت الشاطئ.د.ت: ١٧/١)

فإذا كان هذا المنهج قد بلغ هدفه في تفسير الآيات المتشابهات، فإنّه قد خلص بذلك إلى أنَّ كلّ لفظ من ألفاظ القرآن الكريم قد وضع وضعًا فنيًّا دقيقًا، لا يمكن أن يستبدل بغيره، كما لا يمكن أن يفسّر به؛ ذلك أنّه لا مثيل لنظم القرآن"من إخطار معاني الجمل وانتزاع جملة ما يلائمها من ألفاظ اللغة، بحيث لا تندُّ لفظة، ولا تتخلف كلمة؛ ثم استعمال أمسّها

رحماً بالمعنى، وأفصحها في الدلالة عليه، وأبلغها في التصوير، وأحسنها في النسق، وأبدعها سناء، وأكثرها غناء، وأصفاها رونقاً وماء... ولقد صارت ألفاظ القرآن بطريقة استعمالها ووجه تركيبها كأنها فوق اللغة، فإن أحداً من البلغاء لا تمتنع عليه فصح هذه العربية متى أرادها، وهي بعد في الدواوين والكتب، ولكن لا تقع له مثل ألفاظ القرآن في كلامه، وإن اتفقت له نفس هذه الألفاظ بحروفها ومعانيها، لأنها في القرآن تظهر في تركيب ممتنع فتعرَف به، ولهذا ترتفع إلى أنواع أسمى من الدلالة اللغوية أو البيانية" (الرافعي.١٩٧٣: ١٥٦).

وهذا ما يدعو إلى التمسّك بهذا المنهج في تفسير الآيات غير المتشابهة؛ لغرض الوقوف على سبب اختيار لفظ دون غيره من ألفاظ اللغة، فإذا كانت ثمة قناعة بعدم إمكان استبدال كلمةٍ بأخرى إلّا بإحداث تغيير في الدلالة الحقيقية، فهذه القناعة تحثّنا إلى أن نكون مصرّين على عدم تفسير كلمة بأخرى، وتدعونا إلى التمييز، بين الكلمة خارج النصّ– التي يمكن تفسيرها بغيرها من المرادفات والبدائل– والكلمة داخل النصّ –التي لا تفسّر بغيرها– والسعي في البحث عن سرّ استعمالها بغية الوقوف على مواطن الفن والجمال في التعبير القرآنيّ.

تطبيقات لنماذج مختارة من تفسير ألفاظ القرآن

يرمي البحث في هذا المحور إلى عقد مقارنة بين ما قاله القرآن الكريم، وما قاله المفسّر في تفسيره؛ انطلاقا من الإيمان بأنّ لكلّ تركيبٍ معنًى، يختلف باختلاف مكوناته من الأسماء والأفعال والحروف؛ فلا يمكن أنّ نفسّر كلمة بكلمة أخرى ونقطع بترادفهما، بل غاية ما ينبغي فعله أن نستفهم عن سبب اختيار هذه الكلمة دون تلك، وبيان النكتة البلاغية في هذا الاختيار، وفي ما يأتي دراسة لنماذج مختارة من التباين بين اللفظ القرآني واللفظ المفسّر به:

١– تفسير الفعل (يعقلون) بالفعل (يعلمون)

يذكر المختصّون في التعبير القرآنيّ أنّه تعبير فنيّ مقصود، ويؤكدّون ذلك على أنَّ كل لفظة وكل حرف فيه بل وكل حركة وُضِعَت في القرآن الكريم وضعاً فنياً مقصوداً، ولم تُراعَ في هذا الموضع الآية وحدها، ولا السورة وحدها، وإنّما رُوعي في هذا الوضع التعبير القرآني كله (السّامرّائيّ.٢٠٠٦م: ١٩٢).

ويفهم من ذلك أنَّ اللفظ القرآنيّ ينبغي أنْ يفسّر كما هو، حتى نتبيّن خصائص النظم القرآنيّ، فإن فرضنا على اللفظ القرآنيّ لفظة أخرى بغية تفسيرها، فلم نصل إلى المقصود، لأن هذا يخالف الهدف الذي نسعى إليه، والغاية التي نتوخّاها، بل غاية ما ينبغي فعله، أن نبيّن دور هذه الكلمة أو تلك، في انتاج المعنى القرآنيّ؛ فإذا ما قصدنا تفسير الفعل (يعلمون) في قوله تعالى: "{ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}" (الأنعام: ٩٧)، ينبغي أن نتبيّن المراد من العلم، وسبب اختيار هذا الفعل دون غيره من الأفعال، ودور هذا الفعل في انتاج المعنى، غير أنَّ الذي حدث غير ذلك، إذ نجد أن المفسرين فسّروا (يعلمون) بفعل آخر، وهو (يعقلون)؛ إذ قال ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في تفسير الآية نفسها: " لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ أَيْ: يَعْقِلُونَ وَيَعْرِفُونَ الْحَقَّ وَيَجْتَنِبُونَ الْبَاطِلَ" (ابن كثير.١٤١٩ هـ: ٣٧٣/٣)، وتابعه في ذلك ابن عادل(ت ٧٧٥هـ) بقوله: " أن يكون المراد هاهنا: من العلم: العقل، فيكون نظير قوله تعالى في سورة البقرة: "﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السماوات والأرض﴾" إلى قوله: "﴿لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾" (البقرة: ١٦٤)" (الحنبلي.١٩٩٨م: ٣١٤/٨).

ويظهر كيف ساوى ابن عادل بين (يعلمون) (ويعقلون)؛ إذ جعل قوله: لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بمنزلة قوله: لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ، ولم يشر إلى ما بين النصّين من فوارق، دعت إلى استعمال أحد الفعلين دون الآخر، وإلّا فما سبب استعمال يعلمون في سورة الأنعام، واستعمال يعقلون في سورة البقرة؟

ولم يكتفِ المفسرون بذلك، بل صرّحوا بتفسير الفعل (يعقلون) بـ(يعلمون) في قوله تعالى:" {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا} " (الحج: ٤٦). فقد قال الثعلبيّ: " فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِها يعلمون بها أَوْ آذانٌ يَسْمَعُونَ بِها فيتفكروا ويعتبروا" (الثعلبي.٢٠٠٢م: ٢٧/٧)، وتابعه ابن عادل ففسّر العقل بالعلم؛ إذ قال: " قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أي: يعلمون بها، وهذا يدل على أن العقل العلم، وعلى أن محل العلم هو القلب، لأنه جعل القلب آلة لهذا العقل، فيكون القلب محلاً للعقل، ولهذا سمي الجهل بالعمى، لأن الجاهل لكونه متحيراً يشبه الأعمى" (الحنبلي: ١٩٩٨م: ١١١/١٤).

ولكنّ البحث يجد فرقاً بين العبارة القرآنية المفسَّرة، ومعنى العبارة المفسِّرة؛ وذلك أنَّ "لكلّ سياقٍ لغويّ سياقاً معنويّاً، ولكلّ تركيب معنًى خاصّاً به، يتفاوت في انتاج المعنى مع التراكيب اللغوية الأخرى التي تركّبت من الألفاظ نفسها، أو اختلفت بعض الألفاظ فيها" (العتّابي:٢٠١٩م:٤٥)، وقد أشار الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي إلى دقّة استعمال كل فعل في موضعه، وفي قوله إشعار إلى عدم جواز تفسير أحدهما بالآخر، إذ بيّن أنّ حمل الفعل (يعقلون) على معنى العقل أولى، لأنه أصل معناه وأبلغ؛ ولأنّ عدم الشعور بالمحسوس في غاية القبح لكون المحسوسات من البديهيات، واستعماله هنا أبلغ من استعمال (لا يعلمون) (ينظر :الشهاب: د.ت: ٣١٧/١).

وقد عقد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ) بين الفعلين في تفسيره لقوله تعالى:" { إِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} " (العنكبوت: ٤١)؛ إذ فرّق بين استعمال الفعل (يعقلون) في سورة الأنعام، واستعمال الفعل (يعلمون) في العنكبوت، فقال: "ما الحكمة في قوله تعالى في الأنعام: "﴿أفلا يعقلون﴾" وقال ههنا: "﴿لو كانوا يعلمون﴾"؟ أجيب: بأن المثبت هناك كون الآخرة خيراً ولأنه ظاهر لا يتوقف إلا على العقل والمثبت هنا أن لا حياة إلا حياة الآخرة وهذا دقيق لا يعرف إلا بعلم نافع" (الشربيني: ١٢٨٥ هـ: ١٥٣/٣)، وظهور الفرق بين الفعلين في الاستعمال خير ردٍّ على من فسّر أحدهما بالآخر؛ إذ لو ورد (يعقلون) مكان (يعلمون) لتنافى النظم وتباين السياق ولم يتناسب.

ويظهر ذلك جليّا في تفسيرهم للآيات القرآنية التي يتعاور فيها الفعلان، وذلك في قوله تعالى سورة البقرة: "﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾" (البقرة: ١٧٠)؛ إذ قال سبحانه (لا يعقلون)، وجاءَ في سورةِ المائدة قوله: "﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾"(المائدة: ١٠٤)، فقال (لا يعلمون)، فكلّ كلمة جاءت في موضعها الصحيح، ولكن بعض المفسرين لم يلفتوا إلى دقّة الاستعمال القرآنيّ، ففسّروا أحد الفعلين بالآخر، وبشكل ينبئ بترادفهما، فقد قال أبو حيّان الأندلسي: "والمعنى في هذا التّغاير لا يكاد يختلف" (الأندلسي١٩٨١م، ٤/ ٣٩)، فهو لا يجد فرقًا بين (يعلمون) و (يعقلون)، وقال الفخر الرازيّ: "قَوْلُهُ: لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ" (الرازي: ١٤٢٠هـ: ١٨٨/٥).

وربّ سائل يسأل عن سبب استعمال يعقلون في موضع واستعمال يعلمون في موضع آخر، وهذا يوضح الفرق بين يعقلون ويعلمون، ويبدو أنَّ العلم أوسع من العقل، فالعاقل يدرك ما يعقله، والعالم يدرك ما يعقله هو وما يعقله غيره، وعلى ذلك يكون الفعل (يعلمونَ) شاملًا لمعنى الفعل (يعقلون)، لأنّه أوسع منه.

وقد أحسن الخطيب الاسكافيّ في بيان الفرق بين الاستعمالين، إذ بيّن أنَّ ثمة سرّا لطيفا في تعاور الفعلين في سياقيهما، ذلك أنّ لقوله: (يعلمون) رتبة زائدة على رتبة (يعقلون)، والقرآن الكريم أخبر في سورة المائدة عن الكفّار بأنهم ادعوا رتبة العلم باعتقادهم صحّة ما كان آباءهم عليه، وقالوا: "(حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا)" ، فجيء بلفظة حسبنا للدلالة

على ما يكفي في بابه ويغني عن غيره، فاستعمل (يعملون)، ونفى عنهم النهاية لأنهم اعدوها بقولهم: حسبنا، وكأنهم قالوا: معنا علم سكنت نفوسنا إليه مما وجدنا عليه آباءنا من الدين، فنفى ما ادعوه بعينه وهو العلم.

أمّا في سورة البقرة فلم يذكر فيه ما ذكره في المائدة وهو أنهم ادعوا تناهيهم في معرفة ما اتبعوا عليه آباءهم، بل جاء قوله تعالى: "(وإذ قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا)" ، مكتفيًا بنفي أدنى منازل العلم وهي العقل، لتكون كل دعوى مقابلة بما هو بإزائها ممّا يبطلها (ينظر: الإسكافيّ.١٩٨١م: ٣١٢-٣١٥).

ويظهر ممّا تقدّم أنّ القرآن الكريم راعى دقة التعبير في كل موضع من الموضعين، ووضع كلّ كلمة في المكان المناسب مع تباعد الأمكنة واختلاف السياق، وهذا يردّ من فسّر أحد الفعلين بالآخر، لأنَّ تفسير (يعلمون) بـ(يعقلون) فيه تقليص لدلالة الفعل، وتضييع للمعنى الدقيق الذي مثّله في النصّ القرآنيّ، كما إنَّ تفسير الثاني بالأوّل يمنحه معنى أوسع، فيبعده عن تمثيل السياق الذي جاء فيه.

٢- تفسير الفعل (يفقهون) بالفعل(يعلمون)

من المعلوم أنَّ القرآن الكريم قد وضع اللفظ في الموضع الذي يقتضي أن يوضع فيه، فلا يصلح غيره في موضعه، ولا يفي بأداء معناه، ولو تبدّلنا كلّ مفردات اللغة على هذا الموضع، وذلك لمناسبة اللفظة وأثرها في نسق القرآن الكريم وسياقاته، وذلك يدعونا إلى البحث عن سرّ التعبير بالفعل (يفقهون) دون غيره من البدائل المتاحة، كـ (يعلمون ويعقلون)، فإذا كان ثمة سرًّا يدعو إلى استعمال هذا الفعل دون غيره، فهذا السرّ يكفل الوقوف على الفروق الدقيقة بين الفعلين، ويرمي إلى عدم تفسير أحدهما بالآخر، وإن تشابهت الآيات واختلفت في بعض الألفاظ.

وقد ورد الفعل (يفقهون) في سبعة عشر موضعاً من القرآن الكريم، وجيء به في ثلاثة عشر موضعاً منها مرفوعًا، وثلاثة مواضع ومنصوبًا، وجيء به مجزومًا في موضع واحد، وقيل إنَّ المراد به في القرآن الكريم التّوصل إلى علم غائب بعلم شاهد، فهو أخصّ من العلم (ينظر: الأصفهانيّ: د.ت: ٦٤٢)، ولكنَّ المتتبع لكتب تفسير القرآن الكريم يجد أنَّ المفسرين قد فسّروا (يفقهون) بـ (يعلمون) دون أن يشيروا إلى دور السياق في مناسبة أحد الفعلين دون الآخر، فجاء في تفاسيرهم ما يشير إلى أنَّ الفعلين بمعنى واحد؛ ومن بين ذلك ما ذكره الماوردي في تفسير قوله تعالى: "﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾" (الأنفال: ٦٥)؛ إذ قال: "وفيه وجهان: أحدهما: لا يعلمون ما فرضه الله تعالى عليه من الإسلام. الثاني: لا يعلمون ما فرضه الله تعالى عليهم من القتال" (الماورديّ: د.ت: ٣٠٢/٢)، وما ذهب إليه الماوردي يمثل إجماع المفسرين، فمتى ما ورد هذا الفعل فسّروه بالفعل يعلمون، إذ تكرر في تفاسيرهم قولهم: " يَفْقَهُونَ، يَعْلَمُونَ" (النيسابوريّ: ١٩٩٤م: ٢٨٤/٢، و٤٣٠/٢، و٥١٦/٢،)، وقولهم: " لَا يَفْقَهُونَ، لَا يَعْلَمُونَ" (النيسابوريّ: ١٩٩٤م: ٥١٧/٢، و١٣٨/٤، و٢٢٦/٤).

ولكنّنا بعرض الفعلين على القرآن الكريم لبيان الفرق بينهما، نجد أنَّه قد فرّق بينهما في الاستعمال، فتارة يستعمل الفعل(يفقهون) وأخرى يستعمل الفعل(يعلمون)، وقد جيء بالفعلين في آيتين متجاورتين متشابهتين في سورة الأنعام، وذلك في قوله تعالى:" ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۞ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ " (الأنعام: ٩٧، و٩٨)، فقال في الأولى: لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ، وقال في الثانية: لِقَوْمٍ يَفقهون، فهل ثمّة فرق بين الاستعمالين؟

لقد نبّه الزمخشريّ إلى هذا اللون من التنوّع في التعبير، وحاول أن يقدّم تفسيرًا له، فقال: " كان انشاء بني آدم من نفسٍ واحدة وتصريفهم بين أحوالٍ مختلفة ألطف وأدق صنعة وتدبيراً فكان ذكر الفقه الذي هو استعمال فطنته وتدقيق نظره مطابقاً له" (الزمخشري: ١٤٠٧ هـ : ٢/ ٥١).

وردّ على الزمخشريّ بأنَّ جوابه صناعيّ، ولا تفاوت بين الفعلين، بل جاء ذلك لكره فصلهما بفاصلتين متساويتين في اللفظ، حين أريد فصل كليهما بفاصلة إشارة إلى استقلال كلّ آية منهما بالمقصود من الحجة، فجاء بالفعل الثاني تجنّبًا للتكرار، وتحسينا للنظم، واتساقا في البلاغة (القاسمي: ١٤١٨هـ:٤/٤٤٣-٤٤٤)، والحقّ غير ذلك، فقد ذكر الخطيب الاسكافيّ (ت ٤٢٠هـ) أنّه : "إذا أوردَ الحكيم تقدّست أسماؤه آيةً على لفظة مخصوصة، ثمّ أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غيّر لفظة عمّا كانت عليه في الأولى، فلا بُدّ من حكمة هناك تُطلب، وإنْ أدركتموها فقد ظفرتم، وإنْ لم تدركوها فليس لأنّه لا حكمةَ هناك، بل جهلتم" (الإسكافيّ:١٩٨١م: ٢٠-٢١).

وعلى وفق ما تقدّم نجد من يفرّق بين الفعلين، إذ ذكر أبو جعفر الغرناطيّ (ت٧٠٨هـ) أنَّ السياق القرآنيّ اقتضى الفعل يعلمون في الآية الأولى لما تقدّم في قوله تعالى: {"وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر} "، وما في السياق من إشارة إلى ما يتوصل بالنظر فيه إلى معرفة الله، وما يحصل الاطلاع عليه تعقّلا وتنقلا، فناسب ذلك العلم الذي يعتمد الخبر القاطع والنظر السديد، ولم يوصف بالفقه ولا بالعقل، بل عبّر عن أشرف المعلومات باللفظ الأشرف.

وجيء بالفعل (يفقهون) في الآية الثانية لما تقدّم قبلها في قوله تعالى:" {وهو الذى أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع}," ومرجع العلم بنشأة الإنسان، وتقلبه من صلب إلى رحم، واتصال أعضائه الظاهرة والباطنة، وجمع أجزائه وتصرّف كلّ عضو في ما له خلق، واحتياج هذه الأعضاء إلى بعضها، إلى غير ذلك، ممّا لا يحصل العلم فيه بالسمع والبصر، بل بالاعتبار والتفكر والنظر العقلي السديد والفهم المصيب، وهذا مناسب لقوله تعالى "لقوم يفقهون"؛ لأنّ الفقه يكون بالتفهم والتفطن (ينظر: الإسكافيّ:١٩٨١م : ٢/٥٣٠-٥٣٢).

وقيل في التفريق بينهما إنّه "لما كان الفقه أدنى درجات العلم، إذ هو عبارة عن الفهم، نفي من أبشع القبيلين جهلا، وهم الذين لا يتبصرون في أنفسهم، ونفي الأدنى أبشع من نفي الأعلى درجة، فخص به أسوأ الفريقين حالا... وإذا قيل: فلان لا يفقه شيئا كان أذمّ في العرف من قول: فلان لا يعلم شيئا. وكأن معنى قولك: (لا يفقه شيئا) ليست له أهلية الفهم وإن فهّم. وأما قولك (لا يعلم شيئا) فغايته نفي حصول العلم له، وقد يكون له أهلية الفهم والعلم" (القاسمي: ١٤١٨هـ :٤/٤٤٣). وكما فرّق القرآن بين الفعلين في سورة الأنعام فقد فرّق بينهما في سورة المنافقون؛ إذ قال تعالى: "{هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنفَضُّوا وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۞ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ}" (المنافقون: ٧، ٨).

ويظهر أنَّ القرآن قد أوجب اختصاص كل واحد بما اختص به، فقال في الآية الأولى (لَا يَفْقَهُونَ) وقال في الثانية (لَا يَعْلَمُونَ)؛ وذلك أن السياق في الآية الأولى في ذكر الأمر بالإضرار، ومنع النفقات، فإذا فعلوا ذلك أضرّوا بأنفسهم دون "(مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ)"؛ لأن الله لا يحبس ما قدّر لهم من الرزق، فلا يضرهم إذا حبسوا إنفاقهم، فالمنافقون لا يفقهون ذلك ولا يفطنون له. وكان السياق في الآية الثانية في ذكر الأعزّ، وأنه مَن له القوة والغلبة، على ما كانوا عليه في الجاهلية، ولا يعلم المنافقون أن هذ القدرة من الله تعالى، وهي لله ولمن يخصّه بها من عباده، فهم لا يعلمون أن الذلّة لمن يقدرون فيه

العزة، وأن الله معزّ أولياءه، ومذلّ أعداءَه، فناسب ذلك نفي العلم عنهم بما اقتضاه معناها (ينظر: الإسكافي: ١٩٨١م: ١٢٧٥/١-١٢٧٧).

وبناء على ذلك لا يمكن أنْ يقع أحد المنفيين في موضع الآخر، وإنّما وضع اللفظ في المكان المناسب له، وذلك يعزز ما يدعو إليه البحث، بعدم جواز تفسير الفعل (يفقهون) في الآية الأولى بالفعل (يعلمون)، ذلك لما في الآية من خصوصية تجعل الفقه مختصًّا بها دون غيره من البدائل التي ذكرها المفسرون، وهذا لا يعني أنَّ البحث يسعى إلى غلق النصّ أمام التأويلات المحتملة، بل يدعو إلى تحرّي الدقّة في تفسير اللفظ القرآنيّ، وذلك أنَّ تفسير فعل الفقه في الاستعمال القرآنيّ بالعلم ينقل النصّ القرآني من معناه إلى معانٍ أوسع دائرة أو أقلّ سعة، وإنَّ الدقّة تقتضي أن نركز على معنى الفعل نفسه، وسبب اختياره دون غيره، ومناسبته للسياق الذي ورد فيه، وتلك هي الغاية المنشودة من صنع تفاسير القرآن الكريم وعلومه.

٣- تفسير الفعل (ينفقون) بالفعل (يتصدّقون)

ثبت لدى الباحثين أنه لا يمكن لإحدى كلمات القرآن الكريم في موضع بمغنية عن غيرها في الموضع الآخر، وليس لهذه الكلمات بديل، يمكن أن يحلّ محلّها ويؤدّي معناها الدقيق، بل هو اتساق عجيب تطلبه المقام واستلزمه السياق، ومثال على ذلك أنَّ القرآن الكريم استعمل الفعلين (ينفق) و(تصدّق) وتصريفاتهما، ووضع كلّ صيغة من المادّتين في الموضع المناسب لها؛ فلا يمكن أنْ يحلّ أحد الفعلين محلّ الآخر، كما لا يمكن أن تحل إحدى الصيغ محلّ الأخرى.

ومن ذلك تكرار استعمال الفعل (ينفقون) في قوله تعالى: "{وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}" (الحج: ٣٥)، واستعمال تصريفات الفعل (تصدّق) في غير موضع، ومن ذلك قوله تعالى: "{فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}" (المائدة: ٤٥) والسؤال الذي يعنيه البحث هنا، هل يمكن لأحد أن يساوي بين الفعلين من المادتين اللغويتين، أو يفسّر أحدهما بالآخر؟ والبحث يحاول أن يجيب على هذا السؤال بالاعتماد على القرآن الكريم نفسه؟ فلو أمكن تفسير أحدهما بالآخر، فما الداعي إلى استعمال أحدهما في موضع والآخر في آخر؟

ولكنّ أغلب المفسرين فسرّوا الفعل (ينفقون) بـ (يتصدّقون)، زعمًا منهم أنَّ الإنفاق والتصدّق بمنزلة واحدة، فجاء في أغلب تفاسير القرآن الكريم، قولهم: "{وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} أيْ يَتَصَدقون" (الزجاج: ١٩٨٨م: ١٤٩/٤)، ومنهم من فسّر الرزق بالعطاء، والإنفاق بالتصدّق، إذ قال القرطبيّ: " مِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ" أي وممّا أعطيناهم يتصدّقون" (القرطبي: ١٣٧٢هـ: ٢٨/١٦).

والذي يبدو أن الإنفاق أوسع دائرة من التصدّق، فهو شامل لكل ما ينفق من الصدقة وغيرها، والقرآن الكريم استعمل كل منهما في سياقه، فلمّا كان السياق في ذكر الرزق، وما يتعلّق به من مفاهيم شاملة لكلّ أنواعه، جيء بالفعل (ينفقون) للدلالة على الإنفاق بمعناه العام، وعدم الاقتصار على التصدّق فقط، بل هو شامل للزكاة والصدقة والإنفاق في سبيل الله، والانفاق على النفس، وغير ذلك من سبل الإنفاق، أمّا التصدّق فهو إخراج الصدقة، وعلى وفق ذلك لا يمكن أن يكون الإنفاق تفسيرًا للتصدق، كما لا يمكن العكس؛ لأنَّ العلاقة بين المعنين علاقة الخاص بالعام، ويؤكّد ذلك ما نلمسه من فرق بين قولنا: مما رزقه الله ينفق، وقولنا: مما رزقه الله يتصدّق، فالعبارة الأولى توضح لنا الإنفاق بصورته العامة الشاملة، والثانية تخصص ذلك الانفاق بالتصدّق، وهذا جليّ، ويمكن أن يظهر إذا تأّملنا قوله تعالى: "{وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ}" (المنافقون: ١٠)؛ إذ جاء بالفعل (فأصدّق) تاليًا للفعل (أنفقوا) ممّا يشير إلى الفرق في دلالة الفعلين، وقد بيّن السامرائيّ دقّة استعمال الفعل:

(فَأَصَّدَّقَ) ولم يقل: (فأتصدق) الذي هو الأصل، وبيّن أنَّ ثمّة أسبابًا تدعو إلى هذا الاختيار؛ منها أن مقاطع (فأتصدق) وهي ستة أكثر من مقاطع (فأصّدّق) وهي خمسة، وهو طلب التأخير إلى أجل قريب فاختار اللفظة التي هي أقصر لتناسب قصر المدة، فدلّ بذلك أنه أراد أجلاً قريباً ليكثر من الصدقة ويبالغ فيها (السامرّائيّ: ١٤٢٣هـ: ١٩٢)، فإذا كان ثمة فرق بين استعمال الفعل نفسه بالإبدال وبدونه، أليس من الأولى الاعتراف بالفرق بين فعلين مشتقين من مادتين مختلفين؟ وأنَّ القرآن وضعَ كلَّ فعل في مكانه الذي هو أليقُ به، ومنح كلاً منهما حقه الذي هو له.

٤- تفسير الفعل (سجّرت) بالفعل (فجّرت)

لقد اعتمد المفسرون – في الأغلب– في تفسير بعض المفردات القرآنية على ما استعمله القرآن نفسه من المفردات التي تقاربها المعنى، ففسرّوا بعضها ببعض، ولم يوضّحوا – في الأغلب– الفرق بين الاستعمالين، الذي دعا إلى التنويع في الأسلوب القرآني، لأنَّ هذا الفرق يكشف عن لون عظيم من ألوان إعجازه، ويوضّح وجه بديع من وجوه بلاغته.

ومن ذلك أنّ بعض المفسرين نظروا إلى أنَّ الفعل (سُجّرت) والفعل (فُجّرت) بمعنى واحد، وجرّهم ذلك إلى تفسير أحدهما بالآخر، وقد تعاور الفعلان في آيتين قرآنيتين، إذ جاء في سورة التكوير قوله تعالى: **{"وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ}" (التكوير: ٦)**، وقال في سورة الانفطار: **"{وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ}"** (الانفطار: ٣)، وقد استعمل القرآن من المادّة نفسها الفعل المضارع، وذلك في قوله تعالى: **"{فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ}"** (غافر: ٧٢)، واسم المفعول في قوله تعالى:" **{وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ}"** (الطور:٦).

ويُلحظ أن أغلب المفسرين جعلوا الفعل (سُجّرت) بمعنى (فُجّرت)، فتكرر في تفاسيرهم قولهم: "سُجِّرَتْ قيل إنّه في معنى فُجِّرتْ" (الزجّاج: **١٩٨٨م: ٥/٢٩٠**،) وبعضهم من فصّل في بيان ذلك، إذ قال السمعانيّ: "وتفجيرها هُوَ بسطها وإرسالها على الأَرْض" (السمعاني: ١٩٩٧م: ٥/٢٦٨)، وقال القاسميّ: "ملئت بتفجير بعضها إلى بعض، حتى تعود بحرا واحدا" (القاسمي: ١٤١٨هـ: ٩/٤١٢)، وجرّهم ذلك إلى تفسير (المسجور) الوراد في سورة الطور بالمفجور، فقالوا: "المَسْجُورُ الَّذِي ذَهَبَ مَاؤُهُ" (القرطبي: ١٣٧٢هـ: ١٧/٦١).

ويبدو أنَّ تعاور الفعلين في سورتين متجاورتين جرّهم إلى تفسير أحد الفعلين بالآخر، ولكنَّ أيًّا من المفسرين لم يفسّر الفعل (تسجرون) بالفعل (تفجرون) ولا بصيغة أخرى من المادّة نفسها، لعدم ورود هذه الصيغة في القرآن الكريم.

والبحث يستنصح القرآن الكريم نفسه في التفريق بين الفعل (سجرت) والفعل (فجّرت)، فلو سلّمنا بأنّ الفعل الأوّل جاء بمعنى الفعل الثاني، فهل يصحّ وضع أحدهما مكان الآخر؟ والجواب عن ذلك يكون بعرض سياق الآيتين، وبيان سبب استعمال أحد الفعلين دون غيره، فقوله: (سجرت) من قولك: سجرت التنور إذا ملأته بالحطب، والمراد اجتماع مياه البحار، وقوله: (فجرت) من قولك: فتح بعضها، واختلط العذب بالمالح، حتى صار واحداً بزوال الحاجز بينهما، وكلُّ فعلٍ يؤدي معنى غير المعنى الآخر، فالامتلاء غير الانفجار، كما إن كلّ منهما مناط بالآخر، ممّا دفع المفسرين إلى تفسير كل واحد من اللفظين بما يحرز المجموع من معنييهما. فإذا ما فصّل في معنى الإخبارين يظهر لنا التباين بينهما لا الترادف، وأنّ كلّ منهما مقصود في موضعه (ينظر: الغرناطي:د.ت: ٢/٥٠٣، الطباطبائيّ: ١٩٩٧م :٢٠/ ٢١٤).

ومن متابعة السياق القرآنيّ يظهر أنَّ القرآن الكريم لمّا استعمل الفعل (سجّرت) جاء بعده قوله تعالى: **"{وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ}"** (التكوير: ١٢)، فناسب ذكر الوعيد بتسعير الجحيم معنى: سُجّرت البحار، فصارت نارا كما يسجَّر التنُّور، وملئت حميماً ليعذّب بها أهل النار.

وأماّ قوله:" (وإذا البحار فُجّرت) "، فجاء مناسب لقوله تعالى في مفتتح السورة: {"إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ}" (الانفطار: ١)لأنّه يخبر عن الأشياء التي يحكم الله بمزايلتها أماكنها، (ينظر: الإسكافي:١٩٨١م: ١٣٣٥/١)، فلاقى كلّ واحد من الفعلين قرائنه من الأفعال. وعلى وفق ذلك يكون التسجير سابقًا للتفجير؛ إذ يمثل الفعل (سجّرت) مرحلة سابقة للفعل (فجّرت)، فتسجير البحار يصوّر امتلاءها بالمياه، وتفجيرها يصوّر التهابها وانفجار عناصرها، أو تفجير ذراتها على نحو ما يقع في تفجير الذرة، وهذا أشدّ هولًا من الأوّل؛ لأنَّ الإدراك البشري يعجز عن تصوره (ينظر: حوّى: ١٤٢٤هـ: ٦٣٩٨/١١)، ويؤيد ذلك أن ترتيب الفعلين في الدلالة جاء مناسبًا لترتيب التنزيل، فجاء بالتسجير، ثمّ التفجير. وهذا البيان يؤكّد لنا ردّ تفسير (سجّرت) بـ(فجّرت) لما يمثله الأوّل من ترتيب سابق للثاني في دلالته وتنزيله واستعماله.

الخاتمة

يمكن إيجاز النتائج التي انتهى إليها البحث بما يأتي:

- شرع البحث بدراسة ألفاظ القرآن الكريم على نحو ما فعله المفسرون في دراستهم للآيات المتشابهة، ولكنّه انطلق من منهجهم إلى دراسة آيات القرآن غير المتشابهة؛ لغرض الوقوف على سبب اختيار لفظ دون غيره من ألفاظ اللغة، بغية الوقوف على مقاصد النصّ ومواطن الفنّ والجمال في التعبير القرآنيّ.
- يقرر البحث أنّه إنْ وجدَ ثمّة رأي يقول بعدم إمكان استبدال كلمةٍ بأخرى إلّا بإحداث تغيير في الدلالة الحقيقية، فنتائج هذا الرأي نفسه تحثّنا إلى أن نكون مصرّين على عدم تفسير كلمة بأخرى، وتدعونا إلى التمييز بين الكلمة خارج النصّ التي يمكن تفسيرها بغيرها من المرادفات والبدائل، والكلمة داخل النصّ التي لا تفسّر بغيرها.
- خلص البحث إلى أنّ تفسير النصّ باستعمال ألفاظٍ غير ألفاظه يؤدّي إلى إبداع نصّ جديد، يختلف عن النصّ الأصلي بلفظه ومعناه ومقصده، وأنَّ غاية ما ينبغي فعله أن نبدأ من النصّ نفسه ونستفهم عن سبب اختيار هذه الكلمة دون تلك، وبيان النكتة البلاغية في هذا الاختيار.
- أوجز البحث طرائق المفسرين في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، وبيّن أنّ المفسّر قد يفسّر اللفظ القرآني بلفظ آخر، يقترب عنه أو يبتعد من حيث الدلالة على المعنى المقصود، أو يفسّر اللفظ القرآنيّ بلفظين أو أكثر، فيعرض أكثر من تصوّر لمعنى اللفظ، وأكثر من وجه من وجوه التفسير، ويفسح للقارئ فرصة قبول أحدهما دون الآخر، أو يقدّم ألفاظًا متتالية، وكأنّه يشير إلى أنْ اللفظ القرآنيّ يساوي دلالة هذه الألفاظ مجتمعةً، وقد يفسّر اللفظ القرآني باللفظ نفسه مع إضافة ألفاظ أخرى لبيان معناه.
- وازن البحث بين ما قاله القرآن الكريم، وما قاله المفسّر في تفسيره؛ انطلاقا من الإيمان بأنّ لكلّ تركيبٍ معنًى، يختلف باختلاف مكوناته من الأسماء والأفعال والحروف؛ وتناول في ذلك تفسير بعض الألفاظ القرآنيّة، وخلص إلى أنَّ تفسير (يعلمون) بـ(يعقلون) فيه تقليص لدلالة الفعل، وتضييع للمعنى الدقيق الذي مثّله في النصّ القرآنيّ، كما أوضح أنَّ تفسير فعل الفقه بفعل العلم نقل النصّ القرآني معنى أوسع، وأبعده عن تمثيل السياق الذي جاء فيه، وبيّن أنّ الفعل (سجّرت) يمثّل مرحلة سابقة للفعل (فجّرت)، ممّا يردّ تفسير الأول بالثاني، لما يمثله الأوّل من ترتيب سابق للثاني في دلالته وتنزيله واستعماله.

وانتهى البحث إلى أنَّ الفروق الدلالية في استعمال الفعل (أصّدّق) بالإبدال وبدونه، تدعو إلى الاعتراف بالفروق بين الأفعال المشتقة من مواد لغوية مختلفة؛ لأنَّ القرآن وضعَ كلَّ فعل في مكانه الذي هو أليقُ به، ومنح كلاً منهما حقه الذي هو له. وبعد فالبحث في كلّ ما تقدّم لم يرمِ إلى غلق النصّ أمام التأويلات المحتملة، بل يدعو إلى تحرّي الدقّة في تفسير اللفظ القرآنيّ.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

❖ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (١٤٢٢هـ). زاد المسير في علم التفسير. تح: عبد الرزاق المهدي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

❖ ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي. (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م). اللباب في علوم الكتاب. تح: عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

❖ ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م). تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. دار التونسية للنشر.

❖ ابن عطيّة، أبو محمّد عبد الحق بن غالب الأندلسيّ. (٢٠٠١م). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبد السلام عبد الشافي محمّد. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.

❖ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي. (١٤١٩هـ). تفسير القرآن العظيم. تح: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

❖ أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف. (١٤٢٠هـ). البحر المحيط في التفسير. تح: صدقي محمد جميل. دار الفكر، بيروت.

❖ أسد، علي كاظم. (١٤٢٨هـ). المفسّر ومستويات الاستعمال اللغوي. دار الضياء، النجف، ط١.

❖ الباقلانيّ، أبو بكر محمد بن الطيب. (١٩٩٧م). إعجاز القرآن. تح: سيد أحمد صقر. دار المعارف، مصر، ط٥.

❖ البخاري، أبو الطيّب صدّيق بن حسن. (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م). فتح البيان في مقاصد القرآن. قدّم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت.

❖ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (١٤٢٠هـ). معالم التنزيل. تح: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١.

❖ البقاعي، أبو الحسن ابراهيم بن عمر. (د.ت). نظم الدرر في تناسب الآيات والسّور. خرّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي. دار الكتب العلميّة، بيروت.

❖ بنت الشاطئ. (د.ت). التفسير البياني للقرآن الكريم. مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف، ط٧.

❖ بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن. (١٩٨٤م). الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق: دراسة قرآنية لغويّة بيانيّة. دار المعارف، ط٣.

❖ الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١.

❖ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. (١٩٨٤م). دلائل الإعجاز. قرأ وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة.

❖ حرب، علي. (١٩٩٣م). نقد الحقيقة. المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط١.

❖ حوّى، سعيد. (١٤٢٤هـ). الأساس في التفسير. دار السلام، القاهرة، ط٦.

❖ الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد. (١٣٨٧م). بيان إعجاز القرآن. ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (الرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني). تح: محمد خلف الله، ومحمود زغلول. دار المعارف، مصر، ط٢.

❖ الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٩٨١م). درّة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. دار آفاق الجديدة، بيروت، ط٤.

❖ الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد. (١٢٨٥هـ). السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير. مطبعة بولاق، القاهرة.

❖ الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد. (د.ت). مفردات ألفاظ القرآن. تح: صفوان عدنان الداودي. ذوي القربى، ط٦.

❖ الرافعيّ، مصطفى صادق. (١٩٧٣م). إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة. دار الكتاب العربي، بيروت، ط٩.

❖ الزّجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه. تح: عبد الجليل عبدة شلبي. عالم الكتب، ط١.

❖ الزركشيّ، أبو عبد الله بدر الدين محمّد بن عبد الله. (د.ت). البرهان في علوم القرآن. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

❖ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣.

❖ السامرائي. (١٤٢٣هـ). لمسات بيانيّة في نصوص من التنزيل. دار عمّار، الأردن، ط٣.

- السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٦م). التعبير القرآني. دار عمار، ط٤.
- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار. (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م). تفسير القرآن للسمعاني. تح: ياسر بن إبراهيم. دار الوطن، الرياض، ط١.
- الشهاب. (د.ت). حاشية الشهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي. دار صادر، بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (١٤١٤هـ). فتح القدير. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، ط١.
- الطباطبائي، السيد محمّد حسين. (١٤١٧هـ – ١٩٩٧م). الميزان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١.
- الطيار، مساعد بن سليمان. (١٤٣٢هـ). التفسير اللغوي للقرآن الكريم. دار ابن الجوزي، ط١.
- العتّابي، هاني كنهر عبد زيد. (٢٠١٩م). ظاهرة تقويل النص القرآني في تفسير التحرير والتنوير: دراسة في ضوء النقد اللغوي. مجلة كلية التربية جامعة واسط، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلميّ الدَّوليّ الحادي عشر.
- علي، ابتهاج سماع، و محيسن، محمد جعفر. (٢٠١٨م). أثر المفسّرين في توجيه دلالة الاستعمال القرآنيّ في المعجمات اللغوية العربيّة من القرن الخامس حتى القرن التاسع الهجري. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤٧، المجلد ١.
- عمر، أحمد مختار. (١٤٢١هـ). دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته. عالم الكتب، القاهرة، ط١.
- الغرناطي، أبو جعفر محمد بن إبراهيم. (د.ت). ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل. وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفخر الرازي، أبو عبد الله محمّد بن الحسن. (١٤٢٠هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.
- القاسمي، محمد جمال الدين. (١٤١٨هـ). محاسن التأويل. تح: محمد باسل عيون السّود. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.
- القاضي عبد الجبار. (١٩٦٠م). المغني في أبواب التوحيد والعدل. تح: أمين الخولي. مصر.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. (١٣٧٢هـ). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني. دار الشعب، القاهرة، ط٢.
- الكرمانيّ، أبو القاسم محمّد بن حمزة بن نصر. (١٩٩٤م). البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان. تح: السّيّد الجميلي. مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود. (٢٠٠٥م). تأويلات أهل السنة. تح: مجدي باسلوم. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمّد حبيب. (د.ت). النكت والعيون. راجعه وعلّق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ناصر مكارم، ناصر بن محمّد كريم الشيرازيّ. (١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزّل. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد. (١٩٩٨م). مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تح: يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له: محي الدين. دار الكلم الطيّب، بيروت، ط١.
- النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ. (١٩٩٤م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين. قدّمه وقرض عليه: عبد الحيّ الفرماويّ. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١.
- هذيلي، علي حسين. (٢٠١٤م). إمكانات التأويل وحدوده: كتاب منّة المنّان اختيارًا. الشروق، النجف الأشرف، ط١.